الشباب الفلسطيني وعقبات المشاركة السياسية

حسام عطا الله
عضو في اللجنة الاعلامية للسياسة الوطنية للطلائع والشباب - غزة

يبدو بأن حالة الاشتباك القائم بين مهمات التحرر الوطني من جانب، ومهمات البناء الديموقراطي من الجانب الآخر، قد فرضت نفسها على الواقع الفلسطيني تبعا لحالة التغير النوعي التي طرأت عليه، لاسيما بعد قيام السلطة الفلسطينية.

وبطبيعة الحال غدت مهمات البناء تمثل رافعة رئيسية تساهم في تعزيز ركائز المقاومة والصمود لأبناء شعبنا في سياق صراعه مع الاحتلال من أجل الانعتاق وبناء الدولة والاستقلال.

وارتباطا بهذه الخصوصية أصبح لزاما علينا جميعا أن تتعاضد سواعدنا وتتكاثف جهودنا في ميدان البناء، كل بحسب دوره ومكانه، وغني عن البيان أننا نقصد بالكل هنا ، كافة مكونات مجتمعنا الفلسطيني من مؤسسات رسمية وغير رسمية، إلى جانب كافة فئاته وشرائحه وقطاعاته المختلفة، وفي مقدمتها الشباب من كلا الجنسين، وهذا التخصيص لصالح الشباب لا يأتي من تحيز شخصي أو اعتباطي، وإنما جاء وفقا لقراءة علمية وموضوعية للوزن الاجتماعي الذي يشكله الشباب – حيث لا يختلف اثنان على ذلك – في مجتمعنا الفلسطيني الذي يعتبر من أكثر المجتمعات فتوة.

وطالما أن حديثنا يتمفصل حول الشباب والمشاركة السياسية، فمن المفيد تحديد مفهوم كل منهما، ذلك اجتنابا للوقوع في التباس المفاهيم.

ففيما يتعلق بالشباب، فثمة اجتهادات مختلفة تحاول تحديد مفهوم الشباب من قبل عدة علماء وباحثين يعملون في فروع مختلفة من العلوم الإنسانية، وكل منهم يحاول أن يطال هذا المفهوم مرتكزا على منظوره الخاص، فمنهم من اهتم بالنمو الجسمي ووظائفه، وآخرون اهتموا بالنمو النفسي، وفريق ثالث ركّز على تغير الوضع الاجتماعي والأدوار الاجتماعية ، ورابع استند الى معيار السن في تحديد بداية أو نهاية مرحلة الشباب.

وباختصار ربما كانت هذه هي الاتجاهات الرئيسية الأربعة التي حاولت تحديد المفهوم، ومن الجدير ذكره أن البنك الدولي يعتبر أن الشباب هم الفئة العمرية من(١٥-٢٥)، بينما عرفتهم الأمم المتحدة باعتبارهم الأفراد الواقعين بين عمر (١٥-٢٤) سنة، أما جامعة الدول العربية فاعتبرتهم من يمثلون الفئة العمرية من (١٨-٣٥) سنة ، وإجمالا يظل مفهوم الشباب مختلف من دولة لأخرى استنادا لعدة عوامل.

وفي السياق الفلسطيني نجد وزارة الشباب والرياضة تعتبر الشباب من هم في سن (١٨-٣٥) ، والطلائع من هم في سن (١٢- ١٨) ، والأطفال من سن (٦-١٢)، ووفقا لهذا التقسيم العمري تقوم الوزارة بتوجيه نشاطاتها لكل فئة من خلال إداراتها المختلفة.

وإذا ما كان ثمة حديث عن المشاركة السياسية للشباب، فهذا يعني، مشاركتهم واندماجهم في مختلف الفعاليات والأنشطة التي من شأنها إحداث تغيير إيجابي وتقدُم في كافة البرامج والسياسات المتصلة بحاضرهم ومستقبلهم، إلى جانب وجودهم الفاعل في الهيئات القيادية العليا ومشاركتهم في صنع السياسات واتخاذ القرارات، وتضمينها منظورا شبابيا ذو بعد تنموي على صعيد كافة المؤسسات، وهذا بالتأكيد لن يأتي دون حقوق متساوية للجماعات، وللنساء والرجال ومساواتهم بمجموعة الحقوق والحريات الأساسية.

واعتمادا على مستوى المشاركة السياسية، يصبح النظام الديموقراطي هو "النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من قبل المواطنين في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين"، وربما هذا يساعدنا على فهم أوسع رحابة لجدلية العلاقة ما بين المشاركة السياسية والديمقراطية.

عدا عن ذلك فإن المشاركة السياسية تمثل بعدا أصيلا من أبعاد التنمية البشرية كما جاء في إعلان الحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٨٦، إذ يعرف هذا الإعلان عملية التنمية بأنها: عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وإذا كانت التنمية البشرية تعني تعزيز فرص الناس وقدراتهم الأساسية لكي يعيشوا حياة طويلة وصحية، وأن يتزودوا بأكبر قدر ممكن من المعرفة وأن يكون بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، إذا كان الأمر كذلك، فإن المشاركة تصبح مطلباً ضرورياً وبدونها تصبح خيارات كثيرة غير متاحة.

فالربط إذن بين مفهومي المشاركة والتنمية، يعني أن الثانية لا يمكن لها أن تبصر النور دون تحقيق الأولى، أي بدون تحقيق مشاركة فعلية وجادة من قبل الشرائح الاجتماعية كافة.

مما تقدم نستطيع اعتبار المشاركة أساس الديمقراطية ، وتعبير وتعزيز لقيم المواطنة والمساواة، وضمانة لتشريك كافة المواطنين في عملية التنمية، لذلك فهي مصلحة وضرورة ملحة.

ولكن السؤال المركزي الذي ينتصب أمامنا: ما هي الأسباب التي تعيق المشاركة الفاعلة للشباب الفلسطيني على المستوى السياسي؟؟!!

فرغم أن الشباب الفلسطيني اضطلع بدور بارز في مسيرة الحياة السياسية والكفاحية، إلا إن هناك فقرا مدقعا على مستوى مشاركتهم الحقيقية في هيئات ومواقع صنع القرار المختلفة باختلاف المؤسسات وصفاتها ، فبقيت مشاركتهم – إن وجدت – في أحسن الأحوال لا تتعدى حدود المشاركة الرمزية، وهذا يرجع إلى عدة عوامل تقاسمت التأثير لتفرز هذا الفقر في مشاركة الشباب.

وهذه العوامل بدورها توزعت بين ما هو موضوعي، تمثل بأسباب تعود للموروث الثقافي الاجتماعي من زاوية وأسباب سياسية من زاوية أخرى، وبين ما هو ذاتي يتعلق بالشباب أنفسهم.

فالموروث الثقافي الاجتماعي المستمد من طبيعة مجتمعنا المصبوغ بالأبوية، استنبت مجموعة من القيم والأحكام التي طالت كل فئات المجتمع ومنهم الشباب، فصار النُظر إليهم من الكبار وكأنهم فئة قاصرة، لا تملك من التجربة والخبرة ما يؤهلها لارتقاء مدارج المشاركة في القرار والهيئات التي يصنع فيها، وهذا لن يؤهلها لاتخاذ قرارات رشيدة، فضلا عن النظرة الدونية للمرأة، وأظن أن المثل الشعبي القائل "اللي أكبر منك بيوم، أفهم منك بسنة"، يدلل بشكل جليّ على ما نقول.

وإلى جانب منظومة القيم والأحكام، ما زالت المنظومة التربوية تفعل فعلها في ذات الاتجاه، عن طريق البرامج التعليمية المعمول بها، والتي تطبع صورا نمطية تكرس تلك النظرة تجاه الشباب والمرأة، وعليه فإن النظام الأبوي السائد تغذيه مجموعة من العادات والتقاليد المستفحلة في التخلف، بغية تكريس علاقات هرمية تنبني على أساس العمر والجنس وغيره.

وحول الأسباب السياسية، نجد أنه رغم الإقرار بالحقوق السياسية من الناحية النظرية، إلا أن الترجمات التشريعية للكثير من القضايا بقيت قاصرة، فحق الترشح للانتخابات ظلّ مفقودا لمن هم دون سن ٢٤ عاما ، هذا على مستوى الانتخابات البلدية مثلا، ومن هم دون سن ٢٨ على مستوى الانتخابات التشريعية، والأحزاب بدورها قللت من فرص مشاركة الشباب، نتيجة لتعثر الحياة الديمقراطية داخل هيئاتها وأطرها المختلفة، فالعديد منها لا تنعقد مؤتمراتها الحزبية الدورية في موعدها، ولا تحتوي أنظمتها الداخلية على ما يكفل ويؤمن حق وضرورة الوجود الفاعل للشباب في مختلف الهيئات القيادية والقاعدية وما بينهما، زيادة عن كون حركات الإسلام السياسي لا تعتمد الديمقراطية وأدواتها كآلية لاختيار قياداتها وتحديد برامجها واستراتيجيات عملها، رغم الامتداد الجماهيري الواسع لها، وكل ما سبق يلقي بانعكاساته بشكل بيِّن على مستوى وحدود المشاركة السياسية للشباب.

أما حول الأسباب الخاصة بالشباب، التي عززت من فقر مشاركتهم السياسية، يمكننا القول، أنه رغم تعدد العوامل التي تطال في تجاذباتها الشباب، كجزء أصيل من باقي فئات وشرائح وقطاعات المجتمع، سواء طالتهم تلك التجاذبات بشكل مباشر أو غير مباشر، واتضحت تجلياتها- على السواد الاعظم من الشباب- من خلال حالة اللامبالاة وعدم الثقة، وحالة من الاغتراب والنظرة السوداء المتشائمة، وافتقاد القدوة والشعور بالقلق من المستقبل.

إلا أن الشباب، وتحديدا المؤسسات الحاضنة والراعية لهم، والتي انتشرت بطول وعرض محافظات الوطن وبلغ عددها حد المئات، ظلت معتكفة بين أركان أزماتها المالية والإدارية أو تائهة في أجندات الممول الأجنبي، مما أدى إلى خلخلة مبررات وجودها المتمثلة بتمكين الشباب وتزويدهم بالمعارف وإكسابهم المهارات الضرورية لهم، ومناقشة مشاكلهم وقضاياهم، عدا عن كونها حاضنات لإعداد الشباب إعدادا سليما في مختلف المجالات.

وللأسف الشديد فإن نسبة كبيرة من هذه المؤسسات، لم تمارس فيها الديمقراطية، وإن مورسَتْ فتكون على نحو ممسوخ، حتى الكثير من الهيئات الإدارية فيها لم تأت بالانتخابات الحرة والنزيهة، وان أتت من خلالها عطلّت تكرارها لتبقى مقاعدها حكرا لأعضائها.

فكيف يمكن لهكذا مؤسسات أن تسعى لتمكين الشباب من المشاركة السياسية؟؟ ومتى كان فاقد **الشئ** يعطيه؟؟!! ، وحري بنا الاعتراف بوجود مؤسسات شبابية لعبت وما زالت دورا مهما باتجاه دعم المشاركة السياسية للشباب إلى جانب الكثير من حقوقهم الأخرى.

إذن هذه مناسبة لندعو فيها كافة المؤسسات الشبابية والعاملة معهم، لإعطاء حيز من الاهتمام الجدي بقضية المشاركة السياسية للشباب، انطلاقا من ضرورة أن تنال كل قضايا الشأن العام حظها المشروع من اهتمام هذا القطاع ، سيما أن مشاركتنا تعني إسهاما حقيقيا في صناعة حاضرنا ورسم ملامح مستقبلنا، ودفع عجلة التنمية صوب الأمام.

نهاية أقول، إذا كنا مدركين ومؤمنين بأن الشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل، فإلى متى سيبقى نصف حاضرنا وكل مستقبلنا مغيبا أو مغيبا لنفسه...؟؟؟!!!

دور الشباب في الانتخابات التشريعية المقبلة

غسان أبو حطب

إذا ما أردنا الحديث عن دور الشباب في الانتخابات التشريعية القادمة فلا بد أن نبدأ من القاعدة الحقوق/ إنسانية، حيث أن منظومة الحقوق السياسية تضمنت حق الانتخاب، الذي يعني في الغالب انتخاب السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات، والترشيح، وحق العضوية في الأحزاب، وتنظيم حركات وجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه، من أجل ذلك يوجد للمواطن حق في الحصول على المعلومات ضمن إطار القانون، وتعتبر المشاركة السياسية للمواطنين وعلى رأسها عملية الانتخابات التي تضمن إمكانية تبديل وتداول السلطة بشكل دوري والرقابة عليها أمراً ضرورياً وحيوياً لحياة المجتمع وتقدمه، وهي نبض الحياة الديمقراطية والفعل الذي يمكن من خلاله تدعيم الديمقراطية وتعزيزها.

فالمشاركة أحد المقومات الرئيسية للعملية الديمقراطية الفاعلة، كما أنها المرآة التي تعكس مختلف شؤون الديمقراطية وما يحيط بها من تحديات، ولا بد من الإشارة إلى أن المشاركة التي تفترضها الحياة الديمقراطية هي تلك المشاركة المنظمة والواعية التي تتسم بالإيجابية، بمعنى أنها تهدف إلى التأثير على القرارات والسياسات العامة، إضافة إلى اختيار الحكام وأعضاء المؤسسات التمثيلية (البرلمانات) والتأثير عليهم لخدمة المصلحة العامة، أما طرق وأساليب المشاركة فهي كثيرة ومتنوعة وتشمل ممارسة حق الترشيح والتصويت، والمشاركة في المداولات والمناقشات العامة وتوجيه النقد، إضافة إلى الانضمام للهيئات والمرافق العامة وانتهاءً بالوصول إلى السلطة.

والسؤال المركزي هنا هو: هل تتسم المشاركة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالسمات المعززة للديمقراطية؟

من أهم السمات التي تطبع المشاركة السياسية في غزة والضفة انخفاض مستوى المشاركة ودرجتها، فهناك حالة من السلبية السياسية التي تسيطر على الجمهور ولاسيما الشباب، وتأخذ أشكالاً مختلفة، منها عدم اقتناع الشباب بجدوى المشاركة، واستهتاره بها، وذلك نتيجة للتهميش والإقصاء لقطاعات شعبية واسعة ومنها قطاع الشباب، وهناك أمر آخر يبقي درجة المشاركة متدنية يتمثل بغياب الاهتمام بأمور الحكم والسياسة، وهذا ما يفسر وجود حالة واسعة من العزوف عن الانتماء للأحزاب السياسية كما تشير استطلاعات الرأي العام، وذلك لصالح مختلف أشكال الانتماء الأخرى التي يمكن نعتها بالتحت مدنية كالعضوية مثلاً، والتي ستعيق تطور البنى الديمقراطية، فعلى الرغم من أن الانتخابات تمثل وسيلة تتم من خلالها المشاركة السياسية إلا أنها لا تشكل ضمانة كافية لإحداث المشاركة الفاعلة، كما أن غياب المأسسة قد أدى إلى شخصنة السلطة السياسية وجعلها متوحدة مع الشخص، مما حذا بها لأن تكون رهناً للنزوات ومعفاة من المساءلة والمحاسبة، هذه المفاعيل ما زالت تطبع الواقع الفلسطيني ببصماتها على الرغم من أن حالة الاستقطاب الحادة بين فصائل العمل الوطني والإسلامي وخصوصاً حركتي فتح وحماس توحي بوجود حالة من الحراك السياسي/ الاجتماعي، لكن هذه الحالة لن تتجاوز القشرة الخارجية إلى المحتوى الحقيقي للحراك، فهي بتقديري حالة مؤقتة لأنها لم تأتي نتاج حصيلة تفاعلات لعوامل ومتغيرات متنوعة سياسية واقتصادية واجتماعية متشابكة ومتداخلة ذات صلة بمدى توافر شروط التنمية ولاسيما التنمية السياسية واستمراريتها، ومن المتوقع أن تؤسس الظروف الراهنة بمختلف أبعادها لترسيخ مناخات ذات طابع مدني ديمقراطي وهذا رهن باحتكامها لصياغة عقد اجتماعي جديد بين مختلف الفاعلين في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع الفلسطيني.

ولو حاولنا تسليط الأضواء على واقع التجمعات والهيئات والمؤسسات الشبابية نجد أنّ مجمل التفاعلات القائمة داخل هذه الأجسام والمتفاعلة معها من خارجها لن تخرج عن كونها مبادرات محدودة، يسري العمل على تجييرها لمصلحة جهات مختلفة، ولن نسمع حتى اللحظة بمبادرة واحدة تنتصر لحق الشباب في التمثيل داخل البرلمان القادم على الرغم من أن قانون الانتخابات المعدل ساهم بحرمان نسبة كبيرة من الشباب من الترشح للانتخابات، وإذا ما حاولنا قراءة سلوكيات مختلف البنيات المجتمعية تجاه حق الشباب في التمثيل داخل المجلس التشريعي القادم نلحظ بوضوح ترسيخ المنطق السائد والقاضي بإقصاء الشباب فمثلاً: كم نسبة الشباب من قوائم الأحزاب مجتمعة؟ وكذلك القوائم المستقلة؟

هذا بخصوص الانتخابات النسبية أما بخصوص الانتخابات الأغلبية في الدوائر فالأمور أشد تعقيداً لتداخل عوامل كثيرة في توجيه خيارات المواطن مثل العشائرية والجهوية.. الخ، والكل يتعاطى مع هذا القطاع الأهم في المجتمع كصوت انتخابي فقط يجري استخدامه لصالح الجهة المستخدمة، والشيء الملفت للنظر حقاً، أن الشباب ومؤسساتهم التمثيلية لم تتداعى بشكل جاد ومسؤول من أجل الانتصار للمطالب المشروعة والعادلة لمن تمثلهم، فإلى متى ستبقى الحركة الشبابية تراوح في المكان؟ متى ستتحرر من إسار الثقافة التقليدية؟ متى ستنعتق من أسر البنى التقليدية والحداثوية القشرة نحو إحقاق حقوقها وتجسيد آمالها وطموحاتها؟

التوصيات:

لا بد للحركة الشبابية أن تعمل على:

١. تشكيل جسم تنسيقي يحظى بصلاحيات واسعة ويتولى مهمة التنسيق بين مختلف المؤسسات الشبابية في الضفة وغزة من أجل صوغ برنامج عمل مشترك يستهدف كيفية إدارة أحوال الحركة الشبابية إزاء الانتخابات البرلمانية القادمة.

٢. العمل على محاورة الأحزاب والضغط على صانعي القرار بها من أجل الالتزام بترشيح شباب على قوائمها وبمواقع مضمونة.

٣. في حال فشل الجهود الرامية لإقناع الأحزاب يتم العمل على دخول المعركة الانتخابية بقائمة شبابية موحدة مع ضرورة تحييد العوامل التي من الممكن أن تؤثر بالسلب (العشائرية- الحزبية المقيتة - الجهوية... الخ) .